

## إشكالية تمويل التعليم العالي بين الأحادية والتنوع في ضوء تجارب دول

*The Problem of Financing Higher Education Between Unilateralism and Diversification, in Light of Countries Experiences*

د. بوزيان لعجال

جامعة مستغانم

ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

تاريخ القبول: 2020/06/12

د. عمري ريمة

جامعة بسكرة

rima.amri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/08

**الملخص:** يواجه التعليم العالي مشاكل في كل أنحاء العالم، حيث لا تتلقى الجامعات تمويلا كافيا مما يؤثر على نوعية التعليم بما ونسبة الطلبة الملتحقين، فالتعليم في هذه المرحلة لم يعد سلعة للاستهلاك تتمتع بها الصفوة فقط، بل عنصر مهم في الأداء الاقتصادي الوطني ومحدد أساسي لفرص الإنسان في الحياة، ولذلك فإن التوسع الذي يحدث على المستوى الدولي هو أمر ضروري ومرغوب فيه، ولكن التعليم العالي مكلف ويواجه منافسة على الإنفاق العام من قبل ضروريات حتمية أخرى، لذلك تعد مسألة تمويله مهمة وحساسة للغاية؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتبيان أهمية دعم الاسلوب الاحادي في التمويل المرتكز على الحكومات والتوجه نحو التنوع، ومن بين الآليات المقترحة تنمية الجهود الذاتية بالتحول الى جامعات منتجة، ورفع مستوى الوعي والالتزام المجتمعي، باشتراك المؤسسات الربحية وغير الربحية، الاسر والطلبة في العملية التمويلية، و عرض تجارب في مجال تمويل التعليم العالي، للدول بريطانيا، امريكا واليابان بهدف الاستفادة من مقومات نجاحها.

**الكلمات المفتاحية:** اقتصاديات التعليم، التمويل الحكومي للتعليم العالي، بدائل تمويل التعليم العالي، الجامعة المنتجة.

**Abstract:** Higher education faces problems all over the world, as universities do not receive sufficient funding, which affects the quality of education and the proportion of students enrolled. Education at this stage is no longer a commodity for consumption that the elite enjoy, but rather an important component of national economic performance and a fundamental determinant of human opportunities in Life, and therefore the expansion that takes place at the international level is necessary and desirable, but higher education is expensive and faces competition for public spending by other imperatives. Therefore, this study came to demonstrate the importance of supporting the unilateral approach in government-based financing and orientation towards diversification. Among the proposed mechanisms is the development of self-efforts by converting to productive universities, raising the level of awareness and societal commitment, by involving profit and non-profit institutions, families and students in the financing process, and presenting Two pioneering experiences in the field of financing higher education, for the countries of America and Japan, in order to benefit from the elements of its success.

**Key Words:** Education economics, Government funding for higher education, Alternatives to financing higher education, Productive university.

**JEL Classification :** I22, I23.

\*مرسل المقال: عمري ريمة (rima.amri@univ-biskra.dz)

**المقدمة:**

تعد الموارد البشرية في مقدمة القضايا التي تعني بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، فقد ثبت أنَّ العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية، بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية الاقتصادية والمستدامة، بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم، ومن ثمَّ أخذت قضية العناية بتنمية الرأس المال البشري بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانة على اعتبار أنَّ الإنفاق عليها يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار.

وباعتبار التعليم أهم أوجه الاستثمار في المورد البشري، واحد عوامل النمو الاقتصادي، فإن توفير تعليم جيد يتطلب تخصيص موارد مالية كافية للوفاء بمتطلبات جودة التعليم.

ولان العديد من الدراسات أشارت إلى تزايد نفقات التعليم وتكاليفه، خصوصا المستوى العالي منه في الدول النامية والمتقدمة على السواء، نتيجة تزايد الطلب الاجتماعي عليه، والاتجاه نحو تخفيض الإنفاق الحكومي لصالح هذا القطاع، ظهرت إشكالية تمويل التعليم العالي كتحدٍ أمام الحكومات يستوجب إيجاد توليفة مناسبة تضمن كفاءة وجودة التعليم العالي إلى جانب قصور التمويل الحكومي في تغطية النفقات المتزايدة لهذا المستوى التعليمي، لذلك جاءت إشكالية البحث كالتالي: هل أصبح التوجه نحو تنويع مصادر تمويل التعليم العالي أمرا حتميا في ظل عدم كفاية التمويل الحكومي وتزايد نفقات هذا القطاع؟

من اجل الإجابة عن الإشكالية السابقة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

- اقتصاديات التعليم العالي.
- فلسفة تمويل التعليم العالي.
- عرض تجارب دول.

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث أن الخوض في إشكالية تمويل التعليم العالي بين الاعتماد شبه كلي على الإعانات الحكومية وضرورة التوجه نحو تنويع مصادر التمويل، يعتبر من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم رغم مستويات النمو الاقتصادي المتفاوتة، ولان التعليم العالي من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى استقلالية واعتماد على الذات في توليد الأموال من اجل الابتكار والاستمرار، ومن هنا قد تفتح هذه الدراسة آفاقا أوسع للاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

- تبيان ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، وعرض البدائل الممكنة.
- عرض تجارب دول في مجال تمويل التعليم العالي كأمريكا واليابان وبريطانيا للاستفادة من مقومات نجاحها.

## 1. اقتصاديات التعليم العالي.

نظراً لكون التعليم العالي عنصراً بارزاً من عناصر الخطط التنموية الشاملة، والسبيل الأنجع للنهوض بالمجتمعات ورفع مستوى معيشتها، سنتطرق لتعريفه، أهم مؤسساته ثم عرض مفهوم اقتصاديات التعليم وتبيان أهميته.

### 1.1. تعريف التعليم العالي:

لم يعد التعليم العالي تلك الخدمة التي تقدم للأفراد، بل أضحت اقتصاداً صناعته العملية التعليمية وقطاعه الإنتاج الفكري، ووظيفته الرئيسية نشر الموجود من المعرفة ومحاولة تطويرها، وهو كأى صناعة تستوعب الموارد الاقتصادية وتشترى عوامل الإنتاج اللازمة من أسواق هذه العوامل؛ إلا أن صناعة التعليم تختلف في طبيعتها عن الصناعات الأخرى فيما يلي ( أحمد مندور و آخرون، 1996، ص. 393)

- لا يباع إنتاج صناعة التعليم العالي مباشرة كإنتاج الصناعات الاستهلاكية.
- الدورة الإنتاجية في التعليم أطول بكثير منها في الصناعات الأخرى.
- تقوم هذه الصناعة باستهلاك جانب كبير من إنتاجها الذي يعتبر مرة أخرى احد عوامل الإنتاج اللازمة لها.
- ليس من أهدافها تحقيق أقصى قدر من الأرباح .

يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقاً للقانون 99-05 في المادة الثانية بأنه « كل نمط للتكوين أو التكوين والبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي» وذلك وفق المادة 02 من القانون رقم 99-05، ويضمن هذا التعليم في مجال التكوين العالي: التكوين العالي للتدرج (قصير وطويل المدى)، التكوين العالي لما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه)، ويساهم في التكوين المتواصل.

### 1. 2. مؤسسات التعليم العالي:

بالنسبة للنظام الهيكلي للتعليم العالي هناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لمؤسسات التعليم العالي، وهي:

أ. **المعاهد أو الكليات:** وتدعى المؤسسات قصيرة الدورة وتستمر الدراسة فيها لأقل من أربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ويحصل خريجي هذه المعاهد على دبلوم مهني أو فني، وفقاً لطبيعة التخصص، وتختلف هذه المنظمات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة ككليات إعداد المعلمين، وبعضها متعدد التخصصات Poly Technique (مذكور، 2000، ص. 25)

ب. **المعاهد العليا أو المدارس العليا:** وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، يعني بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات بعد المرحلة الثانوية ليتم منحهم شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة (بدران، دهشان، 2001، ص. 76)

ج. **الجامعات:** وهي أكثر الأنماط انتشاراً تعتبر القطب الرئيسي في قطاع التعليم العالي من حيث حجمها وميزانيتها في تقديم خدمة عمومية في هذا القطاع، وتضم الجامعة مجموعة من المعاهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد الدراسة فيها عموماً إلى أربع سنوات، ما عدى بعض الكليات ككلية الهندسة وجراحة الأسنان. وتمارس الجامعة دوراً بارزاً في تطوير المجتمع وخدمته، وتتجلى أهم وظائفها في النقاط التالية:

**ج.1. إعداد القوى البشرية:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى، حيث أسندت لها مهمة الإعداد للمهن المختلفة عن طريق تقديم تعليم عال متخصص، وبذلك فهي تمثل استثماراً في الرأسمال البشري الذي لا يقل أهمية عن الاستثمار المادي وتكلف عملية إعداد الموارد البشرية لاكتساب المهارات قدراً معيناً من الأموال، لكن هذه المهارات تعطي عائداً يغطي تكاليف إعدادها وقد يفوق ذلك بكثير، فاختراع آلة صناعية من قبل شخص متعلم قد تغطي التكاليف الكبيرة التي أنفقت على تعليمه، بل ستربح أضعافاً مضاعفة لما أنفق عليه.

**ج.2. البحث العلمي:** يعد البحث العلمي ركناً أساسياً من أركان الجامعة وأداة رئيسية لإنتاج المعرفة وزيادتها، حيث لا تقتصر وظيفة الجامعة على إعداد الإطارات ومنح الشهادات، وإنما تعتبر المؤسسة الأكثر قدرة على ترقية البحث و تطويره بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، فهي تولي عناية خاصة وهذا ما يحتم عليها توفير المناخ العلمي وما يستلزمه من وسائل تكنولوجية وتسخيرها للأساتذة والطلبة على السواء، وتعد الجامعة الألمانية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي.

**ج.3. التنشيط الثقافي والفكري العام:** يعتبر نشر العلم والمعرفة والتنشيط الثقافي من الوظائف الأساسية للجامعة، إذ تعتبر مركزاً للإشعاع الثقافي والفكري تبحث عن العلاجات الضرورية لمشكلات مختلف مكونات المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

### 1.3. مفهوم اقتصاديات التعليم العالي:

يعتبر علم اقتصاديات التعليم من التخصصات أو الفروع الحديثة التي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية، والتي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيراً واضحاً في كثير من الدول.

ويعرف بأنه « أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب وتوزيع أحسن لهذا التكوين » ( المالكي، ٩) أي أن اقتصاديات التعليم العالي هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التدريب، وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة محددة من الزمن، وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل (فليه، 2003، ص.14).

ومن ثم فإن هذا الميدان يهتم بدراسة الموضوعات التالية:

- تخصيص الموارد اللازمة للخدمة التعليمية الجامعية، بحيث يتعلق التوازن بين الحاجة للتعليم العالي والموارد والإمكانيات المتاحة.
- إنتاج الخدمات التعليمية وتقديمها بتوازن تام بين جانبي العرض على التعليم العالي والطلب عليه.
- تحقيق فرص تعليمية متكافئة سواء على مستوى المناطق أو الأفراد.
- التعرف على حجم الإنفاق على التعليم العالي، وما يعد منه استهلاكاً أو استثماراً.
- السعي لتحقيق كفاءة النظام التعليمي الجامعي بالاهتمام بمدخلات ومخرجات هذا النظام.

كما اهتم جمع من الاقتصاديين بهذا العلم وطرحوا عددا من الأفكار أهمها كيفية التعامل مع العنصر البشري اقتصاديا ومحاسبيا باعتباره رأسمال ومن أهم هؤلاء:

آدم سميث الذي يعتبر أول من ساهم في فتح قناة الاتصال بين الاقتصاد والتعليم، فقد اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري في كتابه الشهير "ثروة الأمم" عام 1776، واعتبر أن القدرات الناتجة عن قوة العمل هي قوة أساسية للتقدم، وقد اشتمل التعريف الذي قدمه للرأس المال الثابت على الرأسمال البشري، كما دعا آدم سميث للمحافظة على ثروة المجتمع بالتدريب، وكان واثق من أنّ إنتاج الرأسمال البشري له عائد مناسب يتمثل في الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

وقف ألفريد مارشال عند أهمية التعليم بوصفه استثماراً قومياً، ويمثل أجزى صور رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع، ويميّز مارشال بين العناصر البشرية والمادية، إضافة لدراسته أثر التعليم على المستوى الفردي والقومي، كما نادى بضرورة توسيع الإنفاق التعليمي الذي عدّه شرطاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكد على المردودية العالية للتعليم، حيث أن اختراع آلة صناعية من طرف شخص متعلم تدرّ عائداً يغطي جميع تكاليف تعليمه، بل يحقق أرباح مضاعفة لما انفق على تعليمه، لذلك تعتبر دراسة ألفريد مارشال الأكثر اقتراباً من فكرة الاستثمار البشري بمعناها المعاصر.

احتل عنصر العمل مفهومه الواسع مكان الصدارة في فكر ماركس Marx، فقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في اهتمامه بالفائق بالتعليم باعتبار دوره الخلاق في إعداد وتكوين العنصر البشري، وتنمية قدراته الذهنية والفكرية.

وتعد أبحاث شولتز Shulzez من أهم ما قدّم في قياس العائد الاقتصادي للتعليم، ويعتبر من أوائل من طرحوا فكرة تكلفة الفرصة الضائعة وكيفية حسابها وكان هذا عام 1957، كما توصل أنّ نوعية الأفراد وتعليمهم هما الشرطان الرئيسيان في رفاهية المجتمع، واعتبر أنّ الاستثمار في الرأسمال البشري له عدة جوانب منها: التعليم، الصحة والتدريب، وجميعها تزيد القدرة الإنتاجية للفرد والمجتمع، وقد أجرى دراسات عديدة لمعرفة العلاقة بين مستوى الدخل والتعليم، ومستويات التعليم ومقارنتها بالتكاليف.

قام جاري بيكر Beaker بدراسات رائدة في 1960، اشترك في قسم منها مع شولتز، حيث قام بحساب معدل العائد لخريجي المرحلة الابتدائية، الثانوية والجامعية للمستويين الخاص والاجتماعي، وربط ذلك بمستوى الأجور، كما توصل في دراسته أنّ التعليم العالي أكثر ربحية من المراحل الأخرى، وأنّ الموارد الإضافية الصافية من التعليم العالي كبيرة.

## 2. فلسفة تمويل التعليم العالي.

إن واقع تمويل التعليم العالي يبين سيادة النهج الأحادي بالاعتماد شبه الكلي على التمويل الحكومي، مع وجود بعض المبادرات المتناثرة لتنوع مصادر التمويل، لذلك سوف يتم التطرق إلى التمويل الحكومي، مبرراته، مؤشرات تستدعي التوجه نحو التنوع، وعرض مجموعة من البدائل غير الحكومية القادرة على المساهمة في التمويل.

## 2.1. التمويل الحكومي:

تعتمد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام على فلسفة تركز أنّ الدولة مصدرها التمويل الرئيسي شأنها شأن الأشكال الأخرى من الخدمات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بالإنفاق عليها من الإيرادات العامة المتحققة لديها (العاني، 2003، ص.173)، وتعتبر هذه الفلسفة للتمويل وليدة القناعة بمسؤولية الدولة بشكل عام عن كافة ما يتعلق بالمواطن وحياته اليومية.

أ. مفهوم التمويل الحكومي: يقصد بالتمويل الحكومي ذلك التمويل المستمد من حصيلة الضرائب والدخل القومي للدولة، وهو ما يطلق عليه في كثير من الدول "التمويل العام"، حيث يقدم عن طريق الحكومة المركزية أو عن طريق المشاركة بينها وبين السلطات المحلية (الهاللي، 2007، ص.274).

ب. مبررات التمويل الحكومي: تعد الحكومات الجهة الأكثر قدرة وتبريرا في الإنفاق على التعليم العالي، وهذا راجع إلى عدة حجج نذكرها في النقاط التالية:

- يحقق التمويل الحكومي ديمقراطية التعليم العالي ومجانيته، فيزيد من عدد الأفراد الملتحقين بالجامعات رغم ظروفهم المادية، مما يسمح لجميع طبقات المجتمع الاستفادة من خدمة التعليم بصورة متكافئة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ فرص التعليم.
- يسمح التمويل العام بتدخل الحكومة في توجيه التعليم العالي وتخطيطه لضمان التنسيق بينه وبين القطاعات الأخرى.
- باعتبار التعليم يتبع اقتصاديات الحجم، فإن تمويله وتوفيره بصورة عامة يعد أكثر فعالية، ويفيد شريحة أوسع من المجتمع.
- بما أن الفوائد الاجتماعية للتعليم تفوق فوائده الفردية، لذلك ينبغي على الدولة تقديم التمويل الكافي منعا لانخفاض الاستثمار في هذا المجال.
- التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي يأخذ في اعتباره الجوانب السياسية والاجتماعية والمؤسسية، ويضمن غالباً عدالة التوزيع وجدوى الإنفاق. ( حمدان، 2002، ص.91)

يسبب الاعتماد بشكل أساسي على التمويل الحكومي في تغطية متطلبات الإنفاق المتباينة على المؤسسات التعليمية تأثر هذه الأخيرة وبرامجها بشكل جدي بالحالة الاقتصادية العامة للبلد، حيث ينعكس واقع الميزانية العامة للدولة على التخصيصات المقدمة لهذه المؤسسات؛ ويعد وجود مصادر تمويل إضافية وتباين حجم مساهمتها في دعم مؤسسات التعليم العالي لا يؤدي إلى الاستغناء عن التمويل الحكومي إلا في بعض أوجه الإنفاق الجاري والتكميلي.

ج. مؤشرات تستدعي التوجه نحو التنويع: توجد العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي للتعليم العالي، والتي تبرر البحث عن بدائل أخرى غير حكومية للتمويل، من بينها ما يلي: (محمد فالخ الجهيني، 2008، ص.42)

- تحديد الجامعات لاحتياجاتها السنوية، غالباً ما لا تحصل على المبالغ اللازمة التي تتطلبها مما يؤثر على مستوى أداؤها.

- نمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته.
- عدم القدرة على التوسع في إحداث التخصصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها.
- تقلص عدد الأساتذة المستفيدين من التأهيل في جامعات غربية واللجوء إلى إعدادهم محليا نتيجة قلة الموارد المالية.
- عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية للأساتذة.
- توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء.

أما عن أسباب ظهور هذه المؤشرات، فهي راجعة إلى التضخم عموما وارتفاع تكلفة التعليم العالي، ارتفاع النمو السكاني، عدم ملائمة مخرجات الجامعات مع متطلبات سوق العمل بسبب التقدم العلمي والتقني المتسارع، وقلة اهتمامها بالبحث العلمي، ضف إلى ما سبق الاستمرار في سياسة التوسع في التعليم العالي مع ارتفاع معدلات الهدر التعليمي كالرسوب والانقطاع عن الدراسة.

## 2.2. بدائل غير حكومية لتمويل التعليم العالي:

يقصد بالبدائل غير الحكومية لتمويل التعليم العالي، تلك الأساليب المختلفة والمتنوعة دون الاعتماد على الإعانات الحكومية، والهدف من توجه نحو هذه المصادر تخفيف العبء عن الحكومة وبالتالي تقليص الضغط على الميزانية العامة بالتخلي عن نهج الأحادية والمضي باتجاه التنوع، وهناك عدة تقسيمات لهذه البدائل، من أبرزها تقسيمها إلى جهود ذاتية والالتزام المجتمعي.

أ. **الجهود الذاتية:** وهي ما تقوم به وتتخذها كل مؤسسة تعليم عال منفردة للحصول على موارد مالية غير حكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها، وهذا النشاط يطلق عليه مصطلح "الجامعة المنتجة".

تتمثل فلسفة التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي من خلال الأنشطة والفعاليات الإنتاجية التي تؤمن الإيرادات، وتعد اتجاهها ونشاطا حديثا لجأت إليه هذه المؤسسات لمعالجة حالة القصور في مصادر التمويل الرئيسية فيها، فتزايد القيود على التمويل الحكومي علاوة على الصعوبات والمخاطر التي تواجه فرض رسوم دراسية كبيرة أدى إلى اتجاه الجامعات وبخاصة في الدول المتقدمة لمباشرة مدى واسع من أنشطة كسب الدخل.

والمقصود بالجامعة المنتجة هو «قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها» (العاني و آخرون، 2003، ص. 177)، حيث أن الجامعات غالبا تضم نخبة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات يمكن الاستفادة منهم لخدمة مجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام، ومن أشكال الجهود الذاتية:

- تشغيل الجامعة لموجوداتها من خبرات ومعارف بشرية وورش، مختبرات، أراضي زراعية وعقارات، مطابع، دور النشر، قاعات وملاعب في تقديم خبرات واستثمارات أو إنجاز فعاليات إنتاجية بما يحقق إيرادا ماليا للمؤسسة التعليمية.
- استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز للبحث والاستشارة.
- استثمار الأملاك المنقولة وغير المنقولة عبر آليات البيع أو الإيجار.

- تطوير التخصصات التي يمكن الاستفادة منها في التقنيات العالية، وخاصة فيما يتعلق ببحوث الطاقة الشمسية والهندسية الوراثية حيث أن مثل هذه التخصصات يمكن أن تحقق مردودا ماليا عاليا.
- الاستفادة من ريع براءات الاختراع المسجلة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية العاملين فيها، وعلى الجامعة إصدار التعليمات التي تنظم العلاقة المالية ما بين صاحب براءة الاختراع والجامعة.

فعلى الرغم من وجود بعض التحفظات الأساسية على هذا النشاط النابعة من ادعاء وجود تعارض مبدئي بين الأهداف التعليمية بسياقات مختلفة ومتعارضة مع أهداف ومسارات العملية التربوية إلا أنّ تجارب عديدة لمثل هذا النشاط لم تظهر مثل هذا التعارض أو الاختلاط، فقد أصبح هذا التوجه إلزاميا في بعض الدول مثل نيجيريا التي تلزم الجامعات بتوليد (10%) من ميزانيتها السنوية من الموارد غير حكومية، وفي الهند تقرر منذ عام 2000 أن تساهم كل جامعة بنسبة 7% من ميزانيتها السنوية من مواردها الإضافية وبزيادة (1%) كل عام كحد (عبد المالك، ب.س).

مما سبق يمكن القول أنّ التحول إلى الجامعة المنتجة أو التمويل الذاتي ليس المقصود به سعي الجامعة لمنافسة المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق الربح بشكل يبعدها عن أداء مهامها الأساسية ولكن عليها الاكتفاء ببعض الأنشطة التي تساعدها في الحصول على ربح معقول يساهم في تغطية نفقاتها وتحقيق ووظائفها المتمثلة في التعليم، البحث العلمي والخدمة العامة.

**ب. الالتزام المجتمعي:** وهو ما يقدم من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته الربحية وغير الربحية إلى مؤسسات التعليم العالي من تبرعات وهبات ومنح نقدية وعينية وقروض مالية لتساعدها على تحقيق أهدافها، ومن إشكاله: الأوقاف لصالح الجامعات، استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي، إشراك الطلبة وأسرههم عن طريق دفع الرسوم الدراسية، وتقديم قروض للطلبة بشروط ميسرة وغيرها.

**ب.1. الأوقاف:** في الواقع أن الوُقف بدأ في الدول الإسلامية منذ وقت طويل، وقد قام بدور تمويلي جد هام، حيث أُنمن تقديم مختلف أنواع الخدمات التعليمية من إنشاء مؤسسات، مكاتب، مساكن للطلبة والخدمات الصحية، وساهم في إنشاء الكثير من المؤسسات الجامعية العربية العريقة مثل الأزهر الشريف بمصر وجامعة الزيتونة بتونس (الهلامي، 2007، ص.309)؛ رغم ذلك يلاحظ تراجع كبير في حجم الأموال الوقفية الموجهة لتمويل مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى التبرع، وعدم وجود سياسة ضريبية مشجعة للمتبرعين علاوة على وجود حالات إنسانية أكثر إلحاحا من التعليم الجامعي بحاجة إلى مثل هذه المساهمات كحالات العجز، المرض والفقر الشديد.

**ب.2. فرض الرسوم على الطلبة:** تعد الرسوم إحدى الآليات الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل عبء تمويل التعليم العالي من الحكومة إلى الأسر والطلبة، ومسألة فرضها مضادة تماما للرؤية التي سادت في الخمسينيات والستينيات التي أكدت على مبدأ المجانية، وأن حرمان الفقراء من التعليم بسبب الرسوم يعد باب من أبواب عدم المساواة، إلا أن التخلي عن هذه الفكرة لم يكن فقط نتيجة لضعف التمويل، بل لإدراك المجتمعات أن مجانية التعليم في هذه المرحلة تبتعد عن مسألة المساواة بل قد تدل على عدم المساواة، لأن أبناء الطبقة الغنية القادرون-



في الغالب- على دفع مختلف الرسوم وييسر يستفيدون من تعليم عال مجاني أكثر من أبناء الفقراء، وبين مبررات فرض الرسوم كمصدر تمويلي إضافة إلى اعتبارها مصدر تمويلي إضافي، فانه يؤدي إلى دفع الطلاب إلى بذل الجهد والسعي إلى النجاح بتفوق، كما يجعل الجامعات أكثر حساسية تجاه احتياجات الطلاب وأكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل، ويمكن أن تصبح سياسة فرض الرسوم أكثر فعالية إذا تم اعتماد سياسة انتقائية كفرضها على الراغبين دون الناجحين مثلاً.

**ب.3. فتح المجال للقطاع الخاص:** اي قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق بصورة تتماشى مع السياسة العامة للدولة. (الهالبي، 2007، ص. 300) يرجع سبب السماح بإنشاء مؤسسات جامعية خاصة إلى النقاط التالية: تخفيف العبء المالي عن الدولة، مما يفيد في توجيه الأموال المخصصة له إلى قطاعات أخرى، تحسين مستوى الكفاءة والجودة في التعليم الجامعي، خفض الطلب المتزايد على التعليم، وبالتالي تقليص عدد خريجي الجامعات العاطلين على العمل، يحد التعليم العالي الخاص من هجرة الطلاب إلى الجامعات الأجنبية، كما أن دفع الطالب لتكاليف تعليمه يجعله يختار تخصص دراسته وفقاً لاعتبارات اقتصادية، فيتجه لأنواع التعليم ذات المردود الاقتصادي العالي وإلى المهن التي يزداد الطلب عليها في سوق العمل. ومن الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب إن التعليم خدمة عامة هامة جداً للمجتمع تم جميع أفراد دون استثناء، لا يجوز أن تترك للقطاع الخاص، بل يجب أن تتولى أمرها الدولة في جميع مكوناتها بما في ذلك التمويل.

**ب.4. القروض:** لا تحظى القروض بالاهتمام الكافي - باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لتمويل التعليم العالي - رغم تغير النظرة اتجاه التعليم واعتباره استثماراً مجزياً لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم إلى المواطنين، حيث مازال الشائع تمويل نفقات التعليم الجامعي من الواردات الثابتة للدولة، أما القروض فكانت توجه للمشاريع الإنتاجية، أي للاستثمارات القادرة على تقديم إنتاجاً وعائداً يسد القروض والفوائد المستحقة عليها، لكن دراسات كثيرة بينت أن التعليم العالي يحقق إنتاجاً هاماً على المدى الطويل مما يسمح بإمكانية تعويض القروض في مدة تتراوح بين 9 و10 سنوات، بمعنى أن هذه المدة تقل عن كثير من المشاريع الأخرى التي تصل الفترة اللازمة من أجل التسديد ما بين 12 و15 سنة، (الراشدان، 2005، ص. 136) والقروض المستخدمة لتمويل التعليم العالي تنقسم إلى شقين (حمدان، 2002، ص. 79).

**الشق الأول:** قروض تطلبها الدولة من أجل دعم وتمويل مؤسسات هذا القطاع وقد تكون خارجية بشروط من طرف البنك الدولي، أو داخلية من طرف المنظمات وقطاع الأعمال، والمعروف أنّ اللجوء إلى مثل هذه القروض يزيد من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة، لذا لا بد من إقامة موازنة دقيقة بين أعباء القروض والفوائد المالية التي تجبى من وراءها.

**الشق الثاني:** هو قروض تقدم مباشرة للطلبة غير القادرين على تمويل تعليمهم؛ ففي ظل الاتجاه لفرض الرسوم للدراسة، أصبح إقراض الطلبة لتغطية نفقات دراستهم من النظم المستحبة، بل يعتقد البعض أنها الحل المرضي من ناحية العدالة والكفاءة معاً وتحقيق التمويل الخاص على نطاق واسع وعلى نحو لا يهدر اعتبارات العدالة

الاجتماعية، حيث يسترد القرض وفوائده من الخريج بعد أن يتم توظيفه، وقد تأخذ قروض الطلبة أشكال متعددة، إلا أنها تشترك في تغطية جزء من تكاليف التعليم الجامعي سواء كانت هذه التكاليف خاصة بالتعليم أو خاصة بإعاشة الطلاب، ومن أمثلة أسلوب القروض، برنامج إقراض طلاب التعليم العالي في ألمانيا، وهو عبارة عن برنامج متركز يطلق عليه (Bafög)، ويتعامل هذا البرنامج في كثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطالب على أساس أنها منح، أما النسب الأخرى فيتم التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد؛ وفي الكثير من المرات يتم التنازل عن نصف القروض المتراكمة على الطلاب ويطلبوا بسداد النصف الآخر فقط، وتكون هذه القروض بدون فوائد طوال فترة الدراسة ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرج (الهلاي، 2007، ص. 295)؛ فإن فرص نجاح نظام إقراض الطلبة تكون قليلة جدا، وقد تصبح معدومة تقريبا خاصة في الدول النامية حيث توجد نسبة عالية من الخريجين تتعرض للبطالة أو تمارس أنشطة تحقق دخولا منخفضة.

### 3. عرض تجارب دول:

تستند أنماط التمويل المعتمدة في دول العالم المتقدم إلى تجربة قرون من الخبرة في تسير الشأن المالي والشراكة بين الجامعات والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وتتعدد مستويات تمويل التعليم والجهات المتدخلة من بلد إلى آخر وفقا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، ومع أن الدولة تتدخل في دعم المؤسسات الحكومية والخاصة، فإن الاتجاه السائد في هذه الدول هو تقاسم التكاليف بين الجهات الرسمية والجامعية وهيئات المجتمع، مع تحميل الطالب جزء أو كل تكاليف تعليمه، لذلك من المهم عرض تجارب ناجحة لغرض الاستفادة.

#### 3. 1. التجربة التمويلية في بريطانيا:

يعد التعليم في بريطانيا خدمة وطنية تدار محليا، وتعد اللامركزية من أهم سمات النظام التعليمي، وتتحمل السلطات المحلية المسؤولية كاملة في تمويل التعليم وإدارته، وتتكفل السلطات بحوالي 40% من نفقات التعليم بجميع مراحلها، وتساعد الدولة السلطات المحلية بحوالي 55% 60% من هذه النفقات، وقد تصل هذه المساهمة إلى 90% من المصروفات، وذلك في حالة عجزها عن تحصيل الضرائب، ومن أبرز الإعانات الخاصة في بريطانيا أكسفورد وكمبريدج، وتمثل الرسوم الدراسية إلى جانب مساهمة المجلس البريطاني وما يمنحه الخواص المصدر الثاني للتمويل الجامعي، ومنذ 1998 أصدرت الحكومة تشريعا ينص على مشاركة الطلبة بنصيب أوفر في مصاريف مؤسسات التعليم العالي، مع إعفاء ذوي الأسر الفقيرة أو دفع قسط منها فقط، كما تدر العقود البحثية والاستشارات العلمية والهندسية والأوقاف إيرادات إضافية، (الدقي نور الدين، 2015، ص. 36-37) وبذلك تعد هذه السنة نقطة تحول كبير في الطريقة التي تمول بها الحكومة البريطانية التعليم العالي من المنح المقدمة إلى القروض الطلابية والرسوم الدراسية، وقد رفعت مرة أخرى في عام 2006 ومرة أخرى 2012، وقد أدى ذلك إلى زيادة التمويل الإجمالي، ولكن المنح التعليمية الحكومية انخفضت، ونتيجة لذلك فإن 96% من هذه المنح أصبح في شكل قروض. (العتيبي، 2018، ص. 12)

3. 2. أساليب التمويل في أمريكا: يتميز نظام التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة المرونة ومواكبة التغيرات المحيطة، ويمكن القول ان مصادر تمويل التعليم العالي الأمريكي تتركز على مايلي:

أ. التمويل الحكومي: ويضم ثلاثة مصادر فرعية هي الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والسلطات المحلية، وتنفق الحكومة الفيدرالية على التعليم نسبة ضئيلة تقترب من 7% فقط، الباقي فتتولاه الولايات والسلطات المحلية.

ب. استثمار القطاع الخاص: يقبل الخواص على تقديم الخدمات التعليمية باعتبارها استثماراً، ولكنهم لا يسعون إلى الربحية على حساب جودة المنتج، وذلك لسلسلة الرقيب الذي يقوم أداءه بصفة مستمرة، ويحظى القطاع الخاص بالدعم الفيدرالي والتسهيلات من حكومات الولايات في تخفيض الضرائب ومنح الأراضي، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة لم ترفع يدها مطلقاً عن التعليم، لإدراكها أن هذا القطاع يجب أن يخضع لقانون العرض والطلب والمزايدات الاقتصادية الهادفة. (العتيبي، 2018، ص.04)

ت. الأوقاف: تنتشر استخدام الوقف في تمويل التعليم بشكل بارز في أمريكا، بسبب انتشار ثقافة التبرعات والهبات والوعي بمسؤولية كل الأطراف في المشاركة في توفير خدمات التعليم، وتتوفر بالولايات المتحدة الأمريكية تجربة كبيرة في هيكلة برامج الأوقاف، وتقدر قيمة الإيداعات الوقفية في جامعات أمريكية بمليارات الدولارات، وقد تحتل جامعة هارفارد الصدارة بحجم أوقاف يزيد عن 32 بليون دولار، تليها جامعة تكساس بقيمة تزيد عن 19 بليون دولار، ثم جامعة بيل ب 20 بليون دولار، وبوجه عام يقدر عدد الجامعات الأمريكية التي تفوق حجم وقفاتها عن 5 مليار دولار بسبع جامعات، بينما يصل عدد الجامعات التي تزيد أوقافها عن ملياري دولار إلى 26 جامعة. (الدقي، 2015، ص.39).

### الجدول رقم 01: الجامعات الأمريكية العشرة التي لديها اعلي قيمة من الأوقاف سنة 2016

الرقم	اسم الجامعة بالترتيب بأعلى أوقاف	قيمة الأوقاف بليون دولار	
		بداية السنة	نهاية السنة
01	جامعة هارفارد	32.689.489	36.429.256
02	جامعة تكساس	19.740.283	25.445.315
03	جامعة بيل	20.708.793	23.858.561
04	جامعة ستانفورد	18.688.868	21.466.006
05	جامعة برينستون	18.768.132	20.576.361
06	معهد ماستشوتس للتكنولوجيا	10.857.976	12.425.131
07	جامعة تكساس	8.238.774	10.521.034
08	جامعة متشجن	8.272.366	9.603.919
09	جامعة بنسلفانيا	8.174.165	9.582.335
10	جامعة كولومبيا	8.197.880	9.223.047

المصدر: حسناء بلج العتيبي، تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا-بريطانيا-اليابان-استراليا) في تمويل التعليم العالي والاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 25، المجلد الثاني، أكتوبر 2018، ص 9.

ث. التمويل الذاتي: امتازت الجامعات الأمريكية باهتمامها البالغ بإنشاء شبكة علاقات تعاونية مع المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، فقامت بالعديد من البحوث اللازمة لهذه المؤسسات، وتعتبر جامعة معهد ماسو تش للتكنولوجيا نموذجاً مثالياً ومتقدماً للتجربة الأمريكية في الجامعة المنتجة، منذ القرن العشرين ظهرت إرهاسات

الاستغلال الاقتصادي للنشاط التعليمي والبحثي بالجامعة الواقعة في مدينة بوسطن ضمن منطقة كانت بداية نشاطها الاقتصادي زراعياً ثم تطور لتتكون صناعات جديدة ساهمت في إنشائها الجامعة من خلال التعاون مع هيئات المجتمع وقطاع الأعمال في شكل براءات الاختراع والابتكارات من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لحماية الملكية الفكرية وكذلك من خلال مكتب نقل التقنية Transfer of Technology Office وتوفير رأس المال المغامر Venture Capital لأعضاء هيئة التدريس الذين لديهم أفكار أو ابتكارات تحتاج للترويج والتسويق. (محمد عمر باطويح، و آخرون، 2012، ص.39)

**ج. نظام المنح Pell Grant:** يهدف هذا الأسلوب إلى تسهيل الحصول على خدمات التعليم العالي للطلبة من الأسر منخفضة الدخل، في ظل زيادة الجامعات الخاصة ورفع مستوى الرسوم حتى في الجامعات الحكومية، ومن أجل تحقيق منظور العدالة ومن أجل رفع الكفاءة والفعالية، في 2005 قدمت الحكومة الفيدرالية من خلال برنامج المنح مبلغ 13 مليار دولار إلى 5,3 مليون طالب، بمتوسط قدره 2400 دولار، وفي 2008 تقرر رفع مبلغ المنحة إلى 4000 دولار للطالب، رغم ذلك تبقى نفقات المعيشة أكثر بكثير مما يضطر الطلبة إلى الاقتراض أو العمل إلى جانب الدراسة. (Tulip, 2020.)

**ح. القروض:** تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على عدة صيغ من برامج القروض الطلابية، وأهمها قرض Stafford والذي يأخذ شكلين أحدهما القروض المباشرة للطلبة من الإدارة الفيدرالية، في حين أن النوع الثاني هو قروض مضمونة تقدم من طرف البنوك الخاصة التي تضمن الحكومة السداد فيها، وعادة لا يتم فرض فوائد على هذه القروض إلا بعد التخرج بسنة أشهر، وفي بعض الأحيان يتم تحويل جزء من هذه القروض إلى منح، كما تستفيد الكليات من قروض (Tulip, 2020, p.22)

ومما سبق يمكن الاستخلاص إن آليات تمويل الجامعات الأمريكية يختلف من جامعة إلى أخرى حسب بعض المحددات، وهي مستوى المؤسسة (جامعة كلية أو معهد)، نوعيتها (حكومية أو خاصة) وموقعها (إلى أي ولاية تنتمي)، ومؤخراً ظهر اتجاه حديث للتمويل يهتم بجودة التعليم وكفاءته وفعالته، فيتغير أسلوب التمويل بناءً على الأداء وقد ثبت جدواه في أمريكا من حيث تحسين المخرجات، وقد تم ذلك بقياس مستوى أداء الطلبة أو فعالية البرامج التعليمية.

**3.3 نموذج التمويل في اليابان:** تحتم الحكومة اليابانية بدعم ميزانية الجامعات من منطلق سياسي، ومن منطلق أن الاستثمار في المورد البشري يعوض مصادر الثروة الطبيعية، باعتبار التعليم أساس التميز والنهضة، وتنوع مصدر تمويل التعليم العالي في اليابان، نوجزها فيما يلي:

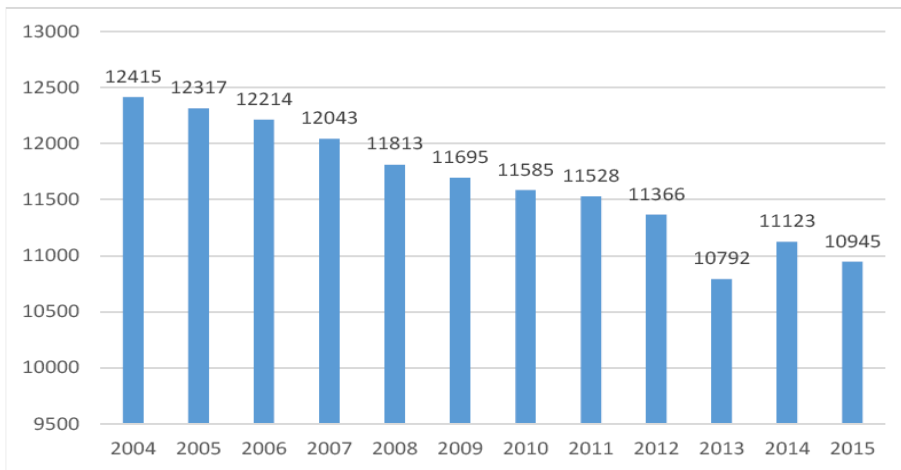
**أ. التمويل الحكومي:** بسبب وجود عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في اليابان، فإن نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكنتيجة لذلك انتقل العبء التمويلي إلى الطلاب وأولياتهم بشكل أكبر، وفي سنة 2012 بلغت نسبة التمويل الحكومي 1,5% من إجمالي الناتج المحلي، ومنه فالتعليم العام في اليابان لا يشكل سوى نسبة 34,3% من

إجمالي مصادر التمويل. (Huang, 2016, p.10)

ب. استثمار القطاع الخاص: تنتشر المؤسسات التعليمية العالي الخاصة بشكل ملحوظ في اليابان، إلا أن الدولة تبقى مشرفة ومراقبة لنشاط هذه المؤسسات تجسيدا لمبدأ الأهمية البالغة لهذا القطاع وحرصا على مستوى المخرجات، ويصل حجم الرسوم المدفوعة من طرف الطلبة إلى نسبة 12% من دخل الجامعات، لذلك يقع عبء كبير على المستفيدين من خدمات التعليم وعائلاتهم يفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. المنح: رغم أهمية هذا المصدر التمويلي المعتمد في النظام الياباني، إلا أن الإحصائيات أثبتت أن مقدار المنح الموجهة للجامعات الحكومية أو الخاصة في انخفاض مستمر، وهذا راجع إلى اللجوء إلى بدائل أخرى للتمويل كالإقراض، والشكل الموالي يبين ما سبق:

الشكل رقم 02: حجم المنح المقدمة للجامعات الحكومية خلال الفترة 2015/2004 (الوحدة: 10 مليون دولار)



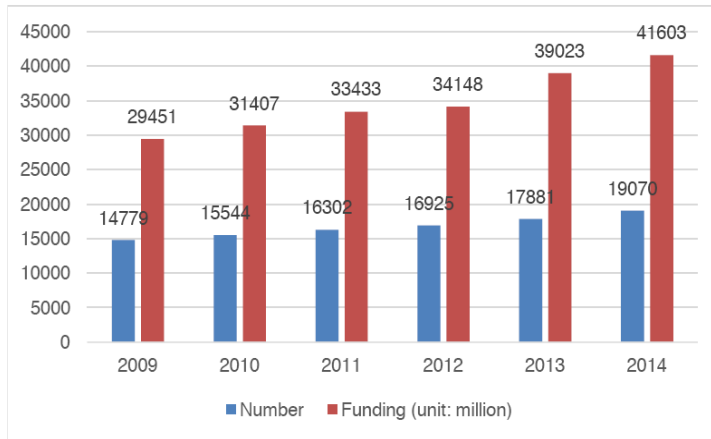
Source: Futao Huang (2016) change and challenges to higher education financing in gapan, centre for global higher education working paper, n.10.december , p.10, in: <https://www.researchcghe.org/perch/resources/publications/wp10.pdf>

والملاحظ من الشكل السابق أن حجم المنح انخفض من مبلغ 12415 مليون دولار سنة 2004 إلى 10945 مليون دولار سنة 2015، والاتجاه التنزلي لقيم المنح راجع إلى تنوع مصادر التمويل بالنسبة لهذا القطاع في اليابان وزيادة توجه نحو أسلوب القروض الميسرة للطلبة.

خ. القروض: نظرا لارتفاع الرسوم في الجامعات اليابانية، قامت الحكومة بتوفير قروض للطلبة وهناك مؤسسة تتولى هذا الأمر، وهناك نوعان من القروض، احدهما بدون فوائد والآخر بفوائد، وتوجد مدة سماح بعد التخرج كي يقوم الطالب بالسداد وأقصى مدة 20 سنة، وتستخدم طرق مختلفة في عملية السداد، والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلبة وأسرهم.

د. التمويل الذاتي: تعتمد الجامعات اليابانية في توفير احتياجاتها المالية على جزء من دخلها الناتج عن المستشفيات الجامعية من جهة، ومن جهة أخرى عن عقود البحث مع الحكومات والشركات الخاصة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: تغير عدد ومبالغ التمويل الخاصة بالمشاريع البحثية المشتركة بين الجامعات اليابانية والقطاع الخاص فترة 2009 إلى 2014.



Source: Futao Huang (2016) change and challenges to higher education financing in japan, centre for global higher education working paper, n.10.december, in: NO 10. DECEMBER 2016. P 23, IN WEB SITE <https://www.researchcghe.org/perch/resources/publications/wp10.pdf> AT 0110212020

ومن خلال الشكل السابق يتضح بوضوح التوجه القوي للجامعات اليابانية نحو الجهود الذاتية لتوليد مواردها المالية، فعدد البحوث الموجهة للمؤسسات الخاصة ومبالغها في ارتفاع واضح خلال فترة خمس سنوات من 2009 إلى 2014 وهذا يبين تبني منهج الجامعة المنتجة في دولة اليابان.

#### الخاتمة:

من خلال ما سبق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتبلور إشكالية تمويل التعليم العالي في محاولة الجمع بين متغيرين متباعيين الطلب المتزايد على التعليم وقصور الموارد المالية الحكومية.
  - لا تكفي الحكومات وحدها في تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات التعليمية العالي، مما يستوجب التحول نحو الجامعات المنتجة برفع حجم الجهود الذاتية المبذولة من طرف هذه المؤسسات لتحصيل المزيد من الموارد المالية.
  - إن إشراك المؤسسات الربحية وغير الربحية، المجتمع، الطلبة وأسرهم، من أسباب تحقيق الاستدامة المالية لقطاع التعليم العالي، بشرط توفر التعاون، الالتزام ووعي كل الأطراف.
- وفيما يخص التوصيات، يمكن اقتراح مايلي:
- ترشيد الإنفاق على التعليم العالي بما يضمن جودة الأداء الأكاديمي بالجامعات.
  - رفع مستوى الجهود الذاتية المبذولة من طرف مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في عملية التمويل، وزيادة التوجه نحو تطبيق الجامعة المنتجة من خلال حاضنات الأعمال وبيوت الخبرة.
  - ضرورة وجود تهيئة قانونية ومؤسسية لإشراك قطاع الأعمال في تمويل التعليم العالي.
  - زيادة مستوى الوعي بأهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، وسرعة اتخاذ القرار بتطبيق تشكيلة من البدائل التمويلية.

○ فرض المساهمات في التعليم على البنوك والمؤسسات الاقتصادية، ومضاعفة الجهود في التوعية بأن التعليم مسؤولية اجتماعية وليست التزام حكومي على الدولة فقط.

○ تخصيص حوافز مادية ومعنوية للجامعات التي تتبنى فكرة الجامعة المنتجة وتزيد من إعمالها المدرة لموارد مالية.

#### قائمة المراجع:

- الجهيني محمد فالخ (2008) التعليم العام والتعليم العالي. مجلة المعرفة، العدد 157.
- حمدان سهيل (2002)، اقتصاديات التعليم (تكلفة التعليم و عائداته). مؤسسة رسلان علاء الدين، دمشق.
- الدقي نور الدين (2015)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية، 26/22 ديسمبر.
- الراشدان عبد الله زاهي (2005)، في اقتصاديات التعليم. ط2، دار وائل، الأردن.
- الشر بيبي الهلالي الهلالي (2007)، التعليم الجامعي في العالم العربي (في القرن الحادي والعشرين). دار الجامعة الجديدة، مصر.
- العاني طارق ، السامرائي نصير أحمد ، التميمي علي خليل (2003)، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل. المركز العربي، ليبيا.
- العتبي بلج حسناء (2018)، تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا-بريطانيا- اليابان- استراليا) في تمويل التعليم العالي والاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 25، المجلد الثاني.
- المالكي عبد الله، اقتصاديات التعليم. متوفرة على الموقع: [www.Almualem.net/igtissad.html](http://www.Almualem.net/igtissad.html) تاريخ الزيارة 2017/08/02.
- باطويح محمد عمر ، باحزمة أحمد سعيد ، احمد السيد عبد اللطيف (2012)، الجامعة المنتجة
- بدران شبل ، دهشان جمال (2001) التجديد في التعليم الجامعي. دار قباء، القاهرة.
- فليه فاروق عبده (2003) اقتصاديات التعليم . 2003.
- مذكور علي أحمد (2000)، التعليم العالي في الوطن العربي (الطريق إلى المستقبل). دار الفكر العربي، القاهرة.
- مندور أحمد محمد ، نعمة الله أحمد رمضان (1996) المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- Huang Futao (2016), change and challenges to higher education financing in gapan, centre for global higher education working paper, n.10.december, in: <https://www.researchcghe.org/perch/resources/publications/wp10.pdf>.
- Tulip Peter (2020) : financing higher education in the united states, OECD, economics department working papers, n.584, in: <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/043760330834.pdf?expires=1582996364&id=id&accnam e=guest&checksum=D514DDB11A553103200F47C7CA5DE751>